

**الأصول اللغوية في معجم مقاييس اللغة لابن فارس (ت ٣٩٥هـ)،
وكتاب الجرائيم لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) - دراسة موازنة**

**Linguistic origins in Ibn Faris' Dictionary Makayiss al lora
(395AH) and Ibn Qutaybah's Book of Al-Jarathim (276 AH)
-A comparative study-**

اعداد

هجيرة نقاز

جامعة تلمسان - الجزائر

أ.د/ عبد القادر سلامي

جامعة تلمسان - الجزائر

Doi: 10.21608/mdad.2021.167737

القبول : ٢٠٢١/٤/٦ م

الاستلام : ٢٠٢١/٣/٢٤ م

المستخلص :

اهتمَّ العربُ كثيراً بأشكال معاجمهم، وتفنَّنوا في تصنيفها، وطرق تبويبها، وتعدَّدت طرق وضع المعجم العربيّ حتى كادت تستنفد كل الاحتمالات الممكنة، وكان العرب منطقيين حينما لاحظوا جانبي الكلمة: اللفظ والمعنى، فرتبوا معاجمهم إجمالاً إمّا على اللفظ، وإمّا على المعنى؛ وفي العمل المعجمي تُعدُّ المفرداتُ دون التراكيب هي التي لها أهمية خاصة، ولذلك يختصُّ مفهوم الأصل والفرع بالمعنى وحده. ومن خلال الاطلاع على كتاب الجرائيم لابن قتيبة يفهم الدارس أنَّ لكل وحدة معجمية عدَّة معانٍ من جهة، وأنها تشترك مع وحدات معجمية أخرى في معنًى واحد، ويفهم من موقف ابن فارس في معجمه "المقاييس" أنَّ المفردات العربية ذات أصول ودلالات تتفرع منها فروع. الكلمات المفتاحية: الأصول- الجرائيم- مقاييس اللغة- الكلمة.

Abstract:

Arabs, in the past, gave high interest to their dictionary industry. They took great care and art in their classification and indexation. The methods of compiling the Arabic dictionaries have varied to the extent that they have almost exhausted all possibilities in this respect. Dictionary compilers were logical in that they distinguished two aspects in the word: the form and the meaning. Therefore, they compiled their dictionaries in general

either according to form or to meaning. In the lexicographical work, vocabulary rather than structure has special significance, and that is why the concept of origin and branch concerns meaning alone. After consulting Kitabo Al-Jarathem by Ibn Kutaybah (276 H), the researcher understands that each lexicographical unit has, on one side, several meanings and is associated in one meaning with other units, on the other side. It is also understood from Ibn Fares' (395 H) attitude in his dictionary "Al - Maqayis" that Arabic vocabulary has origins and significance which also give way to branches.

Keywords:Origins; Al-Jarathem; Maqayis Al-Logha; the word

مقدمة:

لقد تنوّعت الكتبُ اللُّغويّةُ كثيراً؛ إذ كان منها الرسائل التي تعالج نواحي خاصةً، أو موضوعاتٍ بعينها من اللغة العربية، ومنها: المعجمات الجامعة والدراسات التي دارت حول هذه المعجمات؛ ولكننا لم نجد في هذه الكثرة الرائعة كُتباً تُدرّسُ المعجماتِ دراسةً متعمّقةً مستقلةً، تربط بين المتشابهة منها، وتفرق بين المختلف، وتبرز الصلات بين كل منها، وتصف المعالم العامّة للتأليف في هذا اللون من الثقافة العربية، فقد نهض جماعة من العلماء بعبء تصنيف ما وقفوا عليه من رسائلٍ لُغويّة، ومعاجم مطوّلة في المعاني والموضوعات ليسهلّ على القارئ الرجوع لمبتغاه فيها.

وقد عرّف اللُّغويّون المعجمَ بأنّه "كتاب يضمُّ بين دفتيه مفردات لغة ما ومعانيها واستعمالاتها في التراكيب المختلفة، وكيفية نطقها وكتابتها، مع ترتيب هذه المفردات بصورة من صور الترتيب التي غالباً ما تكون الترتيب الهجائي".^١

وعرّفه المعجمُ الوسيطُ بأنّه: "ديوان لمفردات اللغة مرتّب على حروف المعجم، والجمع معجمات، ومعاجم".^٢ ولقد ظهرت الحاجة إلى تدوين الألفاظ العربية ومعانيها، وضبط دلالة الألفاظ على المعاني، وأيضاً تحمّل اللغة وأدائها من جهة علاقة اللفظ بالمعنى؛ ففهم المعاني الصحيحة لكلام الآخرين؛ فهم صحيح لمعاني الكتاب والسنة وفق ما يفهمه العرب من ألفاظهما، والأداء هو قدرة المتكلم على التعبير عن المعاني المرادة بالألفاظ المناسبة في لغة العرب؛ أي: التعبير عن المعاني بالكلمات الفصيحة، ومن ثمّ قام العلماء بتدوين أصول علم اللغة وأصواتها، وضوابط دلالة الألفاظ على المعاني، وتدوين ألفاظ اللغة العربية مع بيان معنّى أو معاني كل كلمة منها، وسُمّيت

الكتب المشتملة على هذا معجم ألفاظ اللغة، وأيضاً تدوين المعاني المختلفة مع بيان اللفظ المناسب لكل معنى منها، وهي معجم المعاني.
ومن اللغويين الأوائل الذين اهتموا بصناعة العربية وضروب اللغة، وممن يشهد لهم القرن الثاني الهجري بفيض الإبداع، وكثرة الإنجاز في علوم اللغة العربية، إمامها ومحدثها عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، قال عنه الخطيب: "كان رأساً في العربية واللغة والأخبار وأيام الناس، ثقة ديناً فاضلاً"^٣. صنّف الكثير من الكتب التي تنيف عن ستين كتاباً، -كما ذكرت بعض المصادر اللغوية-، ومن هذه الكتب التي نسبت إليه كتاب الجرائيم؛ وهو معجم من الغريب المصنّف تناول فيه صاحبه الحديث عن موضوعات اللغة ومعانيها. وفي محاولتنا لبث بعض اللطائف اللغوية بالموازنة بين كتاب الجرائيم، وكتاب آخر عاش صاحبه في القرن الرابع الهجري، وهو الإمام اللغوي أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، من أعلام اللغة العربية، ومن مؤلفات هذا العالم الجليل: معجم مقاييس اللغة، وهو عمدتنا في الموازنة، بعد أن خطا التأليف المعجمي خطوة بيّنة في الضبط والتصنيف.

١. فكرة الأصول في المعجم العربية:

يولي المعجم أهمية خاصة لدراسة الكلمة؛ سواء من ناحية المبنى أو المعنى؛ نظراً لأهميتها في العمل المعجمي؛ إذ إنّ معظم المعجم -كما يبدو- ترتب على أساس الكلمات المفردة، ولذلك لم يتورط علماء المعجم كثيراً في محاولة البحث عن تعريف نظري للكلمة، كما فعل علماء اللغة، وإنما انصرفوا إلى تحديد ماهيتها من الناحية العملية؛ لأن علم المعجم علم عملي في أكثر جوانبه، ولذلك انطلقوا من مفهوم الكلمة كما يتصورها كل شخص قادر على التحكم في لغته^٤.

وللكلمة جانبان: جانب اللفظ، وجانب المعنى، ويتحدّد نوع المعجم حسب نقطة الانطلاق من المعلوم للوصول إلى المجهول؛ فإذا كان الباحث يعرف اللفظ ويريد الحصول على شيء مجهول، يتعلّق بالمعنى أو النطق، أو التأصيل الاشتقاقي، أو درجة اللفظ في الاستعمال؛ فإنّ مدخله إلى المعجم يكون من خلال اللفظ، فيرجع إلى واحد من معجم الألفاظ التي تتعدّد طرق ترتيبها، وإذا كان الباحث يعرف المعنى العام، أو الموضوع، ويريد أن يحصل على الألفاظ أو العبارات أو المصطلحات التي تقع تحته يرجع إلى واحد من معجم المعاني (أو الموضوعات أو المجالات).^٥ وكان مجال التنافس بينهم واضحاً بالنسبة للقسم الأول؛ حيث وُجِدَتْ في داخله طرق متعدّدة الترتيب المعجمي، بخلاف القسم الثاني؛ فلم توجد إلا طريقة واحدة، وهي الترتيب حسب الموضوعات.^٦

روى الأزهري (ت ٣٧٠هـ) عن أبي العباس (تغلب) (ت ٢٩١هـ) قال: "وسمعت أبا الهيثم يقول: مُعْجَمُ الْخَطِّ هو الذي أعجمه كاتبه بالنقط، تقول: أعجمت الكتاب أعجمه

إعجاماً".^٧ وقال ابن فارس: "يقال: صلاة النهار عجماء، إنَّما أراد أنَّه لا يُجهر فيها بالقراءة، وقولهم: العجم الذين ليسوا من العرب؛ فهذا من هذا القياس، كأنَّهم لمَّا لم يفهموا عنهم سمَّوهم عجماً...، وكتاب مُعجم وتعجيمه، تنقيطه؛ كي تستبين عجمته ويتضح، والذي عندنا في ذلك أنَّه أريد بحروف المعجم، حروف الخطِّ المعجم، وهو حروف الخطِّ العربي؛ لأنَّنا لا نعلم خطأً من الخطوط يُعجم هذا الإعجام حتى يدلَّ على المعاني الكثيرة"^٨، ولعل خير توجيه لذلك ما ذكره ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، وفصله في كتابه: (سرِّ صناعة الإعراب): وحاصله أنَّ المعجم مصدر بمنزلة (الإعجام) كما تقول: أدخلته مدخلاً؛ فكأنَّهم قالوا: هذه حروف الإعجام؛ من باب إضافة المفعول إلى المصدر؛ أي: ولمَّا كان معنى (أعجم) موضوعاً للإبهام والخفاء ونحوه، فإنَّ معنى (أعجم) أفاد الوضوح، بفضل همزة السلب والنفي، كما يُقال: أشكيتُ زيداً، إذا أزلتُ شكواه، وأشكلتُ الكتاب: أزلت عنه إشكاله^٩، يقول ابن جني: (اعلم أنَّ (ع ج م) إنَّما وقعت في كلام العرب للإبهام والإخفاء، وضد البيان والإفصاح، ومن ذلك قولنا: رجل أعجم، وامرأة عجماء، إذا كانا لا يفصحان ولا يُبينان كلامهما"^{١٠}، يقول (زاجوستا) (zagusta): "على الرغم من أنَّ المعجم تقسم إلى فئات مستقلة حسب اللغة التي تتعامل معها؛ فإنَّ هناك قدراً مشتركاً بين كل هذه الفئات يشمل النظريَّة، والمناهج والإجراءات التي يمكن تطبيقها، وتطويرها للتعامل مع المادة المأخوذة من اللغات المختلفة"^{١١}.

إنَّ معجمات المعاني تكون شاملة؛ بحيث تحاول تنظيم المفردات اللُّغويَّة بحسب الموضوعات لتسهيل العودة إليها، وتشمل وتستوعب كلَّ ما ورد في ميدانها، وتكون منظمة شاملة للإنسان وخلقها وطبائعه وسلوكه وأفعاله، وتتناول الحياة الاجتماعية من خلال علاقات القُربى وغيرها من الموضوعات^{١٢}، جاءت معجمات المعاني تنويجاً لكتب الموضوعات والرسائل اللُّغويَّة الصغيرة التي تدور حول موضوع ما محدد؛ لتخرج من حيز الرسائل الصغيرة إلى شموليَّة المعجم، وبالرغم من أنَّها تُعدُّ مرحلة متقدِّمة من التأليف المعجمي استفادت منها، ومن الرسائل اللُّغويَّة الصغيرة معجمات الألفاظ الأكثر شموليَّة^{١٣}؛ وسُمِّيَت كتب الصفات؛ لأنَّها تجمع الصفات المتفرقة، مثل: صفة الإبل، والخيل، والمطر، وغيرها في كتاب واحد، وكتب الغريب المصنَّف؛ لأنَّها جعلت الغريب أصنافاً؛ كلَّ صنف يُعنى بموضوع واحد، ثمَّ جُمعت هذه الأصناف كلها في كتاب واحد^{١٤}، وسماها ابن سيِّدة (ت ٤٥٨هـ): "المعجم المبوَّبة"^{١٥}.

أمَّا معجم الألفاظ؛ فهي التي تشرح ألفاظ اللغة، وكيفية ورودها في الاستعمال، مرتبةً ترتيباً منطقيّاً؛ لكي يسهل على الباحث العودة إليها لمعرفة ما استغلقت من معانيها^{١٦}، وهذا النوع من المعجم هو الأكثر استعمالاً وتصنيفاً في التراث اللُّغوي العربي، ويسمِّيها صاحب المخصَّص ابن سيِّدة: "المعجم المجنَّسة"^{١٧}، وهذه المعجم هي التي تهتمُّ بوضع الكلمة: صوتيَّاً، وصرفيَّاً، ودلاليَّاً، وأسلوبياً في سياق معين^{١٨}.

وفي سياق الحديث عن الكلمة العربية وأهميتها في الدراسات اللغوية، وما إليه من موضوعات، يدلنا الأستاذ/ عبد الرزاق بن فراج الصاعدي إلى أن للكلمة العربية أصلاً واحداً فحسب، فلا يكون لها أصلان فأكثر؛ ويقدم على ذلك دليلاً، هما:^{١٩}

- أن الأصل لا يستحق أن يكون أصلاً، ويتصف بهذه الصفة إلا إذا تفرّد، فإنّ الشيء الواحد ليس له إلا أصل واحد.

- أنّ ترى باستقراء ما ظهر اشتقاقه في العربية أنّ الكلمة الواحدة تعود إلى أصل واحد؛ فأصل الكتاب (ك ت ب) والاجتهاد (ج ه د) والتناصح (ن ص ح) وهكذا، وهو أكثر اللغة، ويزيد على تسعة أعشارها، ولا تجد كلمة واحدة من ذلك آلت إلى أصلين، ومن هنا فينبغي أن يحمل ما قلّ وخُفيت أصوله على ما كثر وظهرت أصوله، وإذا وُجدت كلمتان متحدثتان في المعنى، ومتشابهتان في أكثر الحروف فلا بُدَّ أن تكونا من أصل واحد، وقد طرأ عليهما أو على أحدهما تغيير: صوتي أو بنائي؛ بسبب القلب، أو الإعلال أو الإبدال، أو الهمز أو التسهيل أو نحو ذلك، أو أن تكونا من أصلين مختلفين، وهما من قبيل الترادف، ولا يصحّ الوجهان معاً؛ بل لا بُدَّ أن يكون أحدهما -في نهاية الأمر- هو الصواب، وإن خفي ولم يوصل إليه.

ويعرّف ابن جنيّ الأصل بقوله: "الأصل عبارة عند أهل هذه الصناعة عن الحروف التي تلزم الكلمة في كل موضع من تصرّفها، إلا أن يُحذف شيء من الأصول تخفيفاً أو لعلّة عارضة، وقد احتاط التصريفيّون في سمة ذلك بأن قابلوا به في التمثيل من الفعل، والموازنة له فاء الفعل، وعينه، ولامه، وقابلوا بالزائد لفظه بعينه في نفس المثال المصوغ للاعتبار".^{٢٠}

ويُفصّل لنا ابن جنيّ الكلام؛ فيوضح الفرق بين: الأصلي والزائد بقوله: "ولم يقابلوا به فاء الفعل، ولا عينه، ولا لامه؛ بل لفظوا به البتّة، من ذلك قولنا: قعد مثاله: فعَل؛ فالقاف فاء الفعل، والعين عينه، والبدال لأمه؛ فالحروف إذا كلّها أصول: فإذا قلت يقعد زدت الياء، وصار مثاله يفعل، فالياء زائدة؛ لأنّها ليست موجودة في قعد، والقاف، والعين، والبدال موجودة أين تصرّفت الكلمة، نحو: قاعد ومتقاعد ومقتعد، فالألف والميم والتاء زوائد؛ لأنّها ليست موجودة في قعد، ولذلك زدتها في المثال المصوغ؛ لاعتبار الزوائد من الأصول -ولم تقابل بها فاء، ولا عيناً، ولا لاماً- فقد بان إذاً فرق ما بين الأصل والزائد".^{٢١}

ولاستشهاد ببعض الأمثلة تجدر الإشارة إلى موقف الثماني (ت ٤٤٢ هـ) من الأصول في اللغة العربية، وعند علماء الصرف بالتحديد؛ حيث يميز بين الحروف الأصول والزوائد بقوله: "اعلم أنّ التصريفيّين قد احتاطوا، ووضعوا أصولاً يرتاض بها الناس؛ سواء كان للكلمة معنى في نفسها أولم يكن لها معنى؛ لأنّ الغرض بوضعهم إيّاها أن يروّض الإنسان خاطره، ويقوّي تصرّفه، فإذا قالوا: ابن من كذا، مثل: كذا فكأنّهم

قالوا: خُذ الحروف الأصول من هذه الكلمة، وابن مثل هذه الأجزاء؛ فإن كان المثال الذي يسأل عنه أصولاً كلّه ليس فيه أحرف زيادة بنى مثله أصولاً، فإن كان فيه زائد وُضع مكانه حرفاً زائداً ليقابل الأصلي بالأصلي، والزائد بالزائد، فإن قال: ابن من (ضرب)، مثل: (جعفر)؛ فقد سألك أن تبني من ثلاثي رباعياً؛ فلك أن تكزّر اللام ليكون على عدته وفي حركاته وسكونه وهو أصل كلّه، قلت: (ضرب)!"^{٢٢}

وفي اصطلاح اللغويين والصرفيين -أيضاً- لا يبتعد معناها الاصطلاحية عن المعنى اللغوي الأول لمادة (أصل)؛ فالأصل هو: الحرف الذي يلزم في بناء الكلمة لفظاً أو تقديراً^{٢٣}، وترد كلمة (جذور) مرادفة لـ(أصول) في معناها اللغوي، والاصطلاحية، وخاصة عند اللغويين المتأخرين؛ فيقال: جذر الكلمة بمعنى أصلها^{٢٤}، يقول ابن فارس: "كان الأصمعي (ت ٢٠٨هـ) يقول: أصل (الورد) إتيان الماء، ثم صار إتيان كل شيء ورداً، و(القرب) طلب الماء، ثم صار يقال: ذلك لكل طلب، فيقال: (هو يقرب كذا)؛ أي: يطلبه و(لا تقرب كذا)، ويقولون: (رفع عقيرته)؛ أي: صوته، وأصل ذلك: أن رجلاً عُقرت رجله فرفعها، وجعل يصيح بأعلى صوته، فقبل بعد ذلك لكل من رفع صوته: رفع عقيرته... فعلى ما فسّرناه من سائر الفرع موقوف عليه، كما أن الأصل موقوف عليه"^{٢٥}.

تقوم فكرة الميزان الصرفي عند النحاة العرب على أساس أن أكثر الألفاظ العربية من أصل ثلاثي، وقد أثبت البحث المقارن في اللغة السامية أن الأصل الثلاثي كامل وراء أكثر كلمات اللغات السامية، وفي الوقت نفسه ظهر عن طريق المقارنة بين مجموعة من الكلمات يمكن أن تُرد إلى أصول ثنائية، والأصل هنا هو الصيغة الأقدم التي خرجت عنها الصيغ الأخرى الأحدث، وهنا فرق بين منهج النحاة العرب ومنهج علماء اللغات السامية بخصوص تحديد الأصل، كان العلماء العرب يحاولون التوصل إلى أصل الكلمة بتقليب الكلمات المشتقة من المادة نفسها في العربية؛ لكن علم اللغة المقارن يحاول التعرف على الأصل التاريخي بمقارنة كل الكلمات السامية المنتمية إلى جذر واحد؛ في محاولة لتحديد الأصل الذي صدرت عنه كل هذه الكلمات، ولا شك أن الضمائر وأكثر الأدوات تخرج عن إطار الأصل الثلاثي، والبحث في قضية الثلاثية، والثنائية: يتناول الأسماء والأفعال التي يمكن أن تُرد إلى أصل ثنائي^{٢٦}. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى موقف بعض اللغويين من العرب والذي "يقوم على اعتبار الأصول اللغوية في الأسماء والأفعال ثنائية؛ أي: يتركب كل منها من حرفين أساسيين، وأن الأصول الثلاثية وما فوقها مستنبطة من تلك الأصول الثنائية"^{٢٧} فقد أوضح البحث ثنائية كلمات كانت موضع خلاف بين النحاة العرب، وقد اختلفوا قديماً في كلمة (اسم)، وهي مشتقة من (السمّة) أم من (السمو)؟^{٢٨} وأثبت البحث المقارن أن الأصل الثنائي هو الشين والميم في اللغة السامية الأم بدليل الصيغ السامية المختلفة؛ وبمراعاة أن الشين السامية الأم قد

تغيرت إلى سينٍ عربية، ويتضح أنّ الصيغة ذات أصلٍ ثنائيٍّ، أمّا ألف الوصل التي أدخلت على الصيغة العربية؛ فكانت لجعل الكلمة مشابهةً للألفاظ الثلاثية ولإحداث نوع من التوازن مع أكثر الكلمات العربية.^{٢٩}

وينبغي التنبيه على التزام الحدّ عند الترجيح -مع الاعتراف بصعوبة ذلك- فلا يُقطع به من غير دليل قويٍّ، وأقلّ ما تكون عليه أصول الكلمة المتصرّفة ثلاثة أحرف؛ حرف يُبتدأ به، وحرفٌ يوقف عليه، وحرفٌ يُحشى به، وهو الكثير^{٣٠}، وذهب الكوفيون إلى أنّ كلّ اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف ففيه زيادة؛ فإن كان على أربعة أحرف، نحو: (جعفر) ففيه زيادة حرف واحد، واختلفوا فذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩هـ) إلى أنّ الزائد فيما كان على أربعة أحرف، الحرف الذي قبل آخره، وذهب أبو زكريّا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) إلى أنّ الزائد فيما كان على أربعة أحرف هو الحرف الأخير، وإن كان على خمسة أحرف، نحو: (سفرجل) ففيه زيادة حرفين^{٣١}، وذهب البصريون إلى أنّ بنات الأربعة والخمسة ضربان غير بنات الثلاثة، وأنهما من نحو: جعفر وسفرجل لا زائدة فيهما البتة.^{٣٢}

أمّا الكوفيون فاحتجّوا بأن قالوا: إنّما قلنا ذلك: لأننا أجمعنا على أنّ وزن (جعفر) فعَلٌّ، ووزن (سفرجل) فعَلٌّ، وقد علمنا أنّ إحدى اللامين في وزن (جعفر) زائدة، واللامان في وزن (سفرجل) زائدتان؛ فدلّ على أنّ في (جعفر) حرفاً زائداً من حرفيه الأخيرين، وأنّ في سفرجل حرفين زائدين على ما بيّنا، وأمّا البصريون فاحتجّوا بأن قالوا: لا يخلو الزائد في (جعفر) من أن يكون الرّاء والفاء أو العين والجيم، فإن كان الزائد هو الرّاء فيجب أن يكون وزنه (فَعَلر)؛ لأنّ الزائد يوزن بلفظه، وإن كان الزائد الفاء فوجب أن يكون وزنه (فَعفل)، وإن كان الزائد الجيم فوجب أن يكون وزنه (جَعفل)، وكذلك يلتزمون في وزن (سفرجل)، إذا كان هذا يقول به أحدٌ دلّ على أنّ حروفه كلّها أصول.^{٣٣}

فالكلام على ثلاثة أحرف، وأربعة أحرف، وخمسة لا زيادة فيها ولا نقصان، والخمسة أقلّ الثلاثة في الكلام؛ فالثلاثة أكثر ما تبلغ بالزيادة سبعة أحرف، وهي أقصى الغاية والمجهود، وذلك نحو: اشهباب؛ فهو يجري على ما بين الثلاثة والسبعة، والأربعة تبلغ هذا: احرنجام، ولا تبلغ السبعة إلا في هذين المصدرين، وأمّا بنات الخمسة فتبلغ بالزيادة ستة، نحو: عضر فوط، ولا تبلغ سبعة كما بلغت الثلاثة والأربعة؛ لأنّها لا تكون في الفعل فيكون لها مصدر نحو هذا، فعلى هذا عدّة حروف الكلم، فما قصر عن الثلاثة فمحذوف، وما جاوز الخمسة فمزيدٌ فيه^{٣٤}، وكما سبقت الإشارة فقد استرعى تفاوت الأبنية في العربية أنظارَ علمائنا القدامى منذ وقت مبكر من بدء نشاطهم اللغويّ، ويكادون يجمعون على أنّ الكلمات المتصرّفة ثلاثة -سبق الحديث عنها- لولا آراءٌ نُقلت لبعضهم، ولاسيما الكوفيين، فما تصرّف من الكلام عندهم مردودٌ إلى تلك الأصول، ولا

يخرج عن واحد منها، وهو مذهب الجمهور. جاء في كتاب (الأفعال) لابن القوطية (ت ٣٦٧هـ): "علم أن الأفعال أصولٌ مباني أكثر الكلام، وبذلك سمّتها العلماء الأبنية، وبعلمها يُستدلّ على أكثر علم القرآن والسنة، وهي حركات متقضيات"^{٣٥}.

من كلام العرب ما هو على حرف واحد، وهو قليل؛ قال سيبويه في باب عدّة ما يكون عليه الكلم: (وأقلّ ما تكون عليه الكلمة حرفٌ واحد، ولا يكون اسم مظهر على حرف أبدأ)^{٣٦}؛ لأنه لا بُدّ من أن يُبتدأ بمتحرّك، ويوقف على ساكن، فإن كان على حرف لم يستقم، "إلا أن تدرك الفعل علّة مطردة في كلامهم في موضع واحد، فبصير على حرف، فإذا جاوزت ذلك الموضوع رددت ما حذفته، وذلك قولك: ع كلاماً"^{٣٧}.

وجاء في مقدّمة معجم العين ما نصّه: "قال الليث: قال الخليل: كلام العرب مبنيٌّ على أربعة أصناف: على الثنائيِّ والثلاثيِّ والرباعيِّ والخماسيِّ؛ فالثنائيُّ على حرفين، نحو: قد، لم، هل، لو، بل ونحوه من الأدوات والزجر"^{٣٨}.

يُعدّ الخليلُ بن أحمد الفراهيدي من الأوائل الذين تطرّقوا للثنائيِّ؛ مع أنّه لا يثبت في أسماء اللغة العربية وأفعالها؛ بدليل أنّه ذكر مجموعةً من الأدوات أو الحروف من حروف المعاني دون الإشارة إلى أنّها أفعال أو أسماء، وقوله بالأدوات والزجر يعني به أسماء الأصوات والأفعال، نحو: مه، وصه، وكخ، وهس، وذلك ونحوه عند الخليل وغيره ممّا لا يتصرف، "فإن صيرت الثنائيِّ مثل: قد وهل ولو اسماً وأدخلت عليه التشديد فقلت: هذه لو مكتوبة، وهذه قدّ حسنة الكتابة زدت واواً على واو، ودالاً على دال، ثم أدغمت وشدّدت؛ فالتشديد علامة الإدغام، والحرف الثالث كقول أبي زبيد الطائي:

ليت شعري و أين مني ليت *** إن ليّتا و إن لوّا عنا^{٣٩}

وقد يجيء أسماء لفظها على حرفين، وتماهما ومعناها على ثلاثة أحرف، مثل: يد ودم، وإمّا ذهب الثالث لعلّة، ولا يخرج سيبويه عن رأي شيخه الخليل؛ فهو يقول بنحو قوله^{٤٠}؛ بيّد أنّ ثمة آراءٍ خالفت الجمهور في الثنائيِّ؛ فقد كان صنيع المعجميين في مدرسة التقليبات الذين عدّوا الثلاثيِّ المضعّف والرباعيِّ المضاعف في باب الثنائيِّ مُلبساً، يقول إبراهيم أنيس: "وهكذا رأينا معظم علماء العربية، منذ القرن الثاني الهجري، ينظرون إلى بنية الكلمات على أنّها قد تكون ثنائية الأصول، أو ثلاثيتها أو رباعيتها"^{٤١}.

وكأنّ ابن القطّاع أدرك ذلك حين قال: "الثنائيِّ: ما كان على حرفين من حروف السلامة ولا تُبال أن تتكرّر فاؤه أو عينه أو يلحق بالثلاثيِّ أو الرباعيِّ أو الخماسيِّ أو السداسيِّ أو السباعيِّ"^{٤٢}.

أمّا الوجه الآخر الذي تأتي عليه أبنية الأصول اللغويّة فهو الثلاثيُّ؛ حيث يكاد إجماع اللغويين والصرفيين والنحاة ينعقد على أنّ أصول أكثر الكلم في العربية ثلاثة أحرف؛ والخليل بن أحمد أوّل من أخضع هذه الأصول إلى نظام التقاليد في معجم

(العين)؛ حيث كان يبحث الكلمة ويعرض إلى الصور الممكن تكوينها من أصول هذه الكلمات، مُبيناً إذا كانت هذه الصور مستعملة أو مهملة، والأفعال كما وصلتنا من أغلب اللغويين، وكما وردت في كتب التصريف، تنقسم إلى نوعين، هما: الأصل الثلاثي والأصل الرباعي؛ وهو أقل استعمالاً من الأصل الثلاثي، وفي كل هذه الأحوال تكون الأصول متكونة من عناصر صوتية أصلية بدون الحركات.^{٤٣}

إنّ الثلاثي وحدة كالم العربية، وعليه استقرت في الثروة البالغة عظاماً واتساعاً، وعلى ملاحظة الثلاثي بنى اللغويون أبحاثهم في المعاجم والقواميس رغم اختلاف الاصطلاح -وما كانوا يترددون في هذا النظر- و من ثمّ قال الميداني: (والاسم المتمكن لا يكون على أقلّ من ثلاثة أحرف)^{٤٤}، ولتشعبهم بهذا الرأي ردّوا كلّ مزيدٍ إلى ثلاثيين وتكلّفوا في ذلك عرق القرابة -كما يقولون-، وبالغوا في هذا التكلّف حتى ألفوا شأنه وظنّوه مقياساً لغوياً لا اختلاف عليه، أو ليس ممّا قد يختلف فيه، وعليه وحده بنى ابن فارس الكلام في كتابه (مقاييس اللغة) وأكّده -أيضاً- في كتابه (الصاحبي) ونوّه بهذا الصنيع، فقال: (قول العرب للرجل الشديد (ضبط) من (ضبط وضبر) و(صهسلق) من (سهل وصلق) وفي (صلدم) من (صلد وصدم)).^{٤٥}

كذلك الفعل يطراً عليه النقصان والحذف، سواء كان لعلّة أو لغير علّة؛ فإذا كان ثنائياً ولم يكن ثلاثياً لضعف هزل بالحذف فحينئذٍ لا بُدّ أن يكون لعلّة تصريفية وما عدا ذلك فالأصل وضع الفعل، وكذلك الاسم المتمكن على ثلاثة أحرف^{٤٦}، وممّا يؤكد شيوع الأصل الثلاثي في اللغة العربية، هو وروده بكثرة في القرآن الكريم، واعتبار الأصل الثلاثي أعدل الأصول ليس لقلّة حروفه فقط؛ لأنّه لو كان الأمر كذلك، لكان الثنائي وما جاء على حرف واحد، أكثر استعمالاً من الثلاثي^{٤٧}، وبعبس ذلك يقول ابن جنّي: "لماذا يكثر الأصل الثلاثي في اللغة العربية، دون الرباعي والخماسي؟ الجواب هو: ليس اعتدال الثلاثي لقلّة حروفه فحسب؛ فلو كان كذلك لكان الثنائي أكثر منه؛ لأنّه أقلّ حروفاً وليس الأمر كذلك، وأقلّ منه ما جاء على حرف واحد، فتمكّن الثلاثي إنّما هو لقلّة حروفه -لعمري- ولشيء آخر، وهو حجز الحشو الذي هو عينه بين فائه ولأمه، وذلك لتباينهما، ألا ترى أنّ المبتدأ لا يكون إلا متحركاً، وأنّ الموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً، وسطراً العين حاجزاً بينهما لئلا يفاجئوا الحسّ ضدّ من كان أخذاً فيه)^{٤٨}، ومن اللغويين من يعدّ أنّ الثنائي هو أقدم أصل في العربية، وأنّ الثلاثي هو الأوسع انتشاراً.^{٤٩}

وذهب بعض الدارسين العرب إلى أنّ فكرة نشأة الثلاثي إنّما اتخذت اعتماد الثنائي وملاحظته لخدمة الضبط والحصر ولتحقيق الاشتقاق^{٥٠}، وإنّ وحدة الثلاثي التقاليد السبّية، ليست وحدته المادّة الواحدة، وهذا ما نسمّيه (بالقلب) ويسمّونه بالاشتقاق الكبير، وأمّا القلب عندهم، فيعنون منه غير ذلك؛ يعنون به (الترادف في صورة القلب) (كجذب) و(جذب)، و(يأس) و(أيس) فكلّها بمعنى واحد، وهم يُرجعون سببه إلى تزام

حروف الكلمة على اللسان وتسابقها، وعلّله أبو عبيد البكري (ت ٤٨٧ هـ) بسبب ذهني، ومن هنا فرّقوا بينه وبين ما مرجع الترادف فيه إلى اختلاف اللغات، كما نبّه عليه ابن سيده (ت ٤٥٨ هـ) في مقدّمة (المخصّص) وناقشهم في (جذب وجذب) بأنّهما من القلب؛ لأنّهما عنده لغتان^{٥١}، ومنه يبيّن لنا عبد الله العلايلي موقف بعض اللغويين من القلب واللغة، وكونهما سيّان؛ فالقلب عندهم هو: "تقديم أحد الحروف وتأخيرها من اللفظ الواحد مع حفظ معناه، أو تغيير طفيف، وهو أقلّ وروداً من الإبدال"^{٥٢}.

وذهب الكوفيون إلى وقوعه في الأفعال وسواها كـ(بكل ولبك) و(طامس وطاسم)، وردّه البصريون في الأفعال والمصادر ورأوه لغةً فثبتوه في مشتقات المعاني كما في (جُرف هارٍ، وهائر)، ومن هذين المذهبين نشأ مذهب آخر استدلاليّ وهو ما حكاه (السخاويّ) في (شرح المفصل) بقوله: "إذا قلبوا لم يجعلوا للفرع مصدراً لأنّ لا يلتبس بالأصل ويقتصر على مصدر الأصل ليكون شاهداً للأصل، نحو: (يئس وأيس) مقلوب منه ولا مصدر له، فإذا وجد المصدران حكم النّحاة بأنّ لكلّ واحد من الفعلين أصلين وليس بمقلوب، نحو: (جذب وجذب) وأهل اللغة يقولون: إنّ ذلك كلّهُ مقلوب"^{٥٣}، إنّ الأصل في اللغة هو العنصر اللغويّ الأساسيّ الذي لا يقبل التقسيم على عناصر أساسية أصغر، ويشارك في عناصره مع كل الوحدات اللغويّة التي تنتمي إلى عائلة واحدة في اللغة الواحدة^{٥٤}.

ونستطيع أن نحصر رأي الأولين وقدامى النّحاة في الرباعيّ على وجه العموم أنّه نشأ بواسطة النّحت والاختزال من ثلاثيّين؛ فالرباعيّات أو أكثرها ترجع عند هؤلاء إلى ثلاثيّات اختزلت، وهم يطمئنون إلى هذا الظنّ كثيراً، وربّما لا يشكون فيه فإنّ ابن فارس اعتمده بصورة محضة في كتابه (مقاييس اللغة)، وخرّج عليه عدداً غير هين من الألفاظ، وإن دلّ هذا على شيء فإنّما يدلّ على قدرة لغويّة وتحليل عقليّ^{٥٥}، ومن شواهد هذا الموقف (تقدير الإمام أبي العباس ثعلب في (زغذب) أنّه من (زغد) والباء زائدة، إلّا أنّ موقف ابن جنّي كان غير ذلك؛ حيث يقول: "ولست أقول إنّ الراء زائدة؛ لأنّه أخذها من (الزغد) وهو هدير يقطعها البعير من حلقه، هذا ما لا أستجيزه وأعوذ بالله من مثله، وأحسن الظنّ بأبي العباس أن يريد ما نذهب إليه نحن في (سبسط وسبطر) و(دمث ودمثر) و(لؤلؤ ولأل) و(جعفة وجعفة) من أنّها أصول تقاربت"^{٥٦}.

إنّ الكلمة العربية ذات أصول، ترتبط بها من الناحية الاشتقاقية، وهذه الأصول الثلاثة إلى جانب استعمالها من الناحية الصرفية، تتخذ مادّةً للكلمة من الناحية المعجمية، ولكن في اللغة العربية تتخذ صيغاً رباعيّة، يقول النحويّون عن بعضها: إنّها من مزيد الثلاثي، ويقولون عن بعضها الآخر: إنّها أصليّ في حروفه الأربعة، وإنّ المنهج التقليدي في البحوث الصرفية، قد اعتبر الهمز في نحو: (أكرم)، والتضعيف في نحو: (كرم) من

الزيادات التي يُؤتى بها لغرض نحويّ، إنّ الحروف الأصلية الثلاثة في هذه الصيغ الثلاث هي: (الكاف و الراء و الميم) وأمّا ما زاد عن ذلك فهو من الملحقات الصرفية.^{٥٧}

٢. الأصول في معجم الجرائيم لابن قتيبة:

١,٢. نبذة موجزة عن المعجم:

معجم الجرائيم المنسوب إلى أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، وهو كتاب قائم بذاته، اعتمد اعتماداً كبيراً على الغريب المصنّف لأبي عبيدة وكتاب خلق الإنسان للأصمعيّ، حتى إنّ بعضهم قد انحاز إلى القول بأنّه تهذيب وتنظيم واختصار لكتاب الغريب المصنّف بجملته، إلّا أنّه حذف أغلب الأبواب والكتب التي لا تدخل أصلاً ضمن معجمات المعاني؛ فقد حذف كتب الأبنية كلّها، كما حذف جملةً من الأبواب ممّا يمكن اعتباره من قضايا الصرف والنحو وغيرها.^{٥٨}

وقد لحقّ هذا المخطوط تلفٌ كبير، فقد تفسّى المداد واحترق، فنقصت أوراق المخطوط، كما أتت الأَرْضَةُ على أطراف الكثير من أوراقه، وأصاب تلفٌ كبير بعض الصفحات؛ ممّا دفع الباحثين لاختيار بعض النصوص التي تميزت بالوضوح وقاموا بتحقيقه، واختلفت آراء الباحثين والُغويين المعاصرين في نسبة الكتاب إلى صاحبه، وكثرت الشكوك حول نسبته كلّ لابن قتيبة؛ لأنّ أغلب المتعاملين مع الكتاب لم يقارنوا أبوابه ومحتوياته كاملة بمعجم المعاني المطبوعة والمخطوطة؛ بل اعتمدوا في تحقيقه لهذه الكتب على اللسان والمخصّص، واهتموا بدراسة أبواب دون أخرى؛ ممّا تسببت في تمزيق وحدة الكتاب.^{٥٩}

٢,٢. الأصول في كتاب الجرائيم:

يقول ابن جيّ: "هذا فصل من العربية حسنٌ كثير المنفعة، قويّ الدلالة على شرف هذه اللغة، وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماءً كثيرة، فتبحث عن أصل كلّ اسم منها فتجده مُفصي المعنى إلى معنى صاحبه، وذلك كقولهم: (خُلِقَ الإنسان)؛ فهو (فُعِل) من (خَلَقَت الشيء)؛ أي: مَلَسْتُهُ؛ ومنه: (صخرة خلقاء) للمساء، ومعناه أنّ (خُلِقَ الإنسان) هو قَدِر له ورتب عليه، فكأنّه أمرٌ قد استقرّ، وزال عنه الشكّ، ومنه قولهم في الخبر (قد فرغ الله من الخلق والخلق)، و(الخليقة) (فعليلة) منه، وقد كثرت (فعليلة) في هذا الموضوع، وهو قولهم (الطبيعة) وهي من (طَبَعْتُ الشيء)؛ أي: قرّرتَه على أمرٍ ثبت عليه كما يُطبع الشيء كالدرهم والدينار، فنلزمه أشكاله، فلا يمكنه انصرافه عنها ولا انتقاله"^{٦٠}، ولقد لاحظ علماء اللغة أنّ ارتباطاً مُعِيناً يوجد بين الكلمات من جهة اللفظ والمعنى، فقالوا بوجود ارتباط وضعي بين الكلمات:

أ- أنّ الكلمة العربية ذات أصول ثلاثة يعبر عنها في الميزان الصرفي بفاء الكلمة وعينها ولامها، وأنها تأتي مرتبة بهذا الترتيب.

ب- أنّ الكلمات العربية تأتي على هيئات صرفية تسمى الصيغ، وأنّ الخلاف بين الكلمات من الناحية التركيبية، هو في الواقع اختلاف بين هذه الصيغ. والارتباط الذي قال به النحويون والصرفيون بين الكلمات المتّحدة الأصل المختلفة الصيغة، ارتباط لفظيّ أولاً ومعنويّ ثانياً؛ أمّا اللفظي؛ فلأنّ حروف الأصل توجد في الصيغتين المترابطتين بالترتيب نفسه، وإن اختلف الهيكل الأساسي في كلمة عنه في الأخرى، فلا بدّ إذاً أن تُردّد الكلمتان إلى أصل واحد، وأمّا المعنويّ؛ فلأنّ الملاحظ أنّ الكلمتين اللّتين توصفان هذا الوصف، تعيران عن معنّى عام واحد تختلفان في دائرته، كما تختلف المادّتان المعجميّتان، فلا بدّ -إذا- أن تُردّد هاتان الكلمتان إلى مادّة واحدة.^{٦١}

وفي سياق الحديث عن أصول المباني وعلاقتها بالمعنى نستشرّد بكتاب الجرائيم الذي يُعدّ من الأهمية بمكان؛ حيث يُجمع اللّغويون على أهميته، ويعدّونه مورداً من موارد اللغة التي تحتاج إلى الإحياء، وممّن تناول هذا الكتاب المستشرق الألماني (بروكلمان)؛ حيث ذكره ضمن مؤلّفات (ابن قُتيبة)، وقال: "هو مستوعب لأسماء أصول العالم والبهائم، وكل نسمة تعرف، وأفعالهم وأسماء أنواع الأرض والشجر والنبات، وغير ذلك".^{٦٢}

في باب الأزمنة والرياح وأسماء الدّهر يجمع ابن قُتيبة مرادفاتٍ وأسماءً ونعوت الأيام والليالي بالحرّ والبرد والظلمة والشمس والقمر؛ فالدّهر هو الأصل هنا وتتفرّع منه فروع، هي: الأبط والحقة والسبّة والسبّة والبرهة والحرس والمسند والحقب والسبت، حيث يقول: الدّهر: الأبط، وجمعه أبطض، قال روية:

في حقة عشنا بذاك أبطاً

وعشنا بذاك هبةً من الدّهر؛ أي: حقة، وسبّة من الدّهر مثله، وسبّة وبرهة. والحرس: الدهر، والمسند: الدّهر وهو الأزلم الجذع. والحقب: السنون واحدها حقة. والحقب ثمانون سنةً، ويقال: أكثر وعوض: دهر، ويقال: يدا الدّهر يريد الدّهر، قال الأعشى:

يدا الدّهر حتى تلاقي الخيارا

والسنّبت: الدّهر.^{٦٣}

وكثيراً ما كان ابن قُتيبة يلجأ إلى الاشتقاق أو القلب المكاني لاستنباط المرادفات واستخراج الأصول التي يبني عليها معجمه نحو قوله: يومٌ أبنتُ مثال ضربٌ وليلة أبنته، وحمّت وحمتهٌ ومحت. وقد حمّت ومحت هذا في شدة الحرّ، فإن سكنت الريح مع شدة الحرّ قيل: يومٌ عكيك، ومثله ليلة ومدّة وقد مدت تومد ومدأً والاسم الومدة. تأجّم النهار: اشتد حرّه. غمّ يومنا غموماً من الغمّ، الصقرة: شدة الحرّ، ومثله صرّة القيظ، والعكة والانتجاج. صمحته الشمس: أصابته. الرمضاء: شدة الحرّ تصيب الحصى. الاحتدام: شدة الحرّ. يقال: بخبخوا، وهريقوا وأريقوا كل هذا بمعنى أبردوا.^{٦٤}

وأصل أسماء السلاح ونعوتها كلها يذكرها لنا ابنُ قتيبة في كتابه "الجرانيم" بطريقة متسلسلة، مع مراعاة الحقل الذي اختاره في ذكر الغريب الذي ينطوي عليها حرف السلاح؛ حيث يقول: "الخشب: الذي بديء طبعه، يقال: ما أحسن ما شقت جشيبته، فكثير ذلك حتى صار عند بعض العرب الخشب: الصقيل، والصقيل: الحديث العهد بالصقال. ذو الكريهة: الذي يمضي على الضرائب الشداد. المهند: المنسوب إلى الهند، اليماني: إلى اليمن. المشرفي: إلى مشارف فرى العرب تدنو من الريف، العضب: القاطع، ومثله الحسام. المطيق: إذا أصاب المفصل (قطع)، القُصابة: السريع القطع، والمرهف (الرقيق الحدين)، ويقال: سيف لا يتلو شيئاً؛ أي: لا يمر شيء إلا خضمه خضماً، الهذام: القاطع، والمهؤ: الرقيق، والمخضل والمخدم والقاضب والقطاع والمصم الذي يمر في العظام"^{٦٥}؛ فهذه كلها أسماء وصفات يعرف بها السيف، ولعلَّ صفة القطع والجدَّة هي أصل معظم الأسماء التي أطلقت على هذه الأداة؛ فالقطع أصل العضب، وصفة القضاية، واسم الهذام وأداة المصم الذي يمر على العظام فيقطعها، وأصل هذه الأسماء كلها هو السيف.

٣. الأصول في معجم مقاييس اللغة لابن فارس:

٣، ١. نبذة موجزة عن معجم مقاييس اللغة:

معجم مقاييس اللغة للإمام العلامة اللغويّ أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (٥٣٩٥هـ) هو معجم لغويّ عظيم، جمعه مؤلفه معتمداً على خمسة كتب عظيمة، هي: (العين للخليل بن أحمد الفراهيدي)، و(غريب الحديث ومصنف الغريب لأبي عبيد)، وكتاب (المنطق لابن السكيت)، و(الجمهرة لابن دريد)^{٦٦}، كانت غاية ابن فارس في معجمه (مقاييس اللغة) كشف الستار عن المعنى الأصلي المشترك وجميع صيغ المادة^{٦٧}، وقد حاول هذا المعجم أن يثبت أن اللغة العرب مقاييس صحيحة وأصولاً تتفرع منها فروغ، وأن الكلمة الرباعية والخماسية أكثرها منحوت؛ حيث يقول في مقدمة المقاييس: "إنَّ للغة العرب مقاييس وأصولاً تتفرع منها فروغ، وقد ألَّف الناس في جوامع اللغة ما ألفوا ولم يُعربوا في شيء من ذلك عن مقاييس من تلك المقاييس، ولا أصل من الأصول، والذي أومأنا إليه باب من العلم جليل، و له خطرٌ عظيم"^{٦٨}.

لقد ألَّف ابنُ فارس معجمه في أواخر القرن الرابع الهجري، وكان ترتيب الكلمات فيه هو الأوَّل من نوعه؛ إذ التزم المؤلفُ بنظام الأبيجدية العادية، ومن بين كتبه التي لها صلة بهذا المعجم: الصحابي وكتاب الثلاثة، أمَّا كتاب الثلاثة فقد جمع فيه بعض المواد اللغويَّة التي تتشابه في كل منها معاني الأصول الثلاثة مهما قلبت في أي وضع، وقد كان هذا الكتاب أساساً لمعجمه المقاييس، وأمَّا الآخر فقد تعرَّض فيه للمسائل اللغويَّة المهمة، والتي كانت أساساً لما جاء في المقاييس.^{٦٩}

٢,٣. الأصول في معجم المقاييس:

يقول ابن فارس في مقدمة كتابه الصحابي: إنَّ لعلم العرب أصلاً وفرعاً: أمَّا الفرع فمعرفةُ الأسماء والصفات؛ كقولنا: رجل وقرس، وطويل وقصير، وهذا هو الذي يُبدأ به عند التعليم. وأمَّا الأصل فالقول على موضوع اللغة وأوليئها ومنشئها، ثم على رسوم العرب في مخاطباتها وما لها من الافتنان تحقيفاً ومجازاً.

والناس في ذلك رجلان: رجل شغل بالفرع فلا يُعرف غيره، وآخر جمع الأمرين معاً، وهذه هي الرتبة العليا؛ لأنَّ بها يعلمُ خطاب القرآن والسنة، وعليها يعوّل أهل النظر والفتيا؛ وذلك أنَّ طالب العلم العلوي يكتفي من أسماء (الطويل) باسم الطويل، ولا يضُرُّه أن لا يعرف (الاشق) و(الأمق)، وإن كان في علم ذلك زيادة فضل.^{٧٠}

لقد بنى ابنُ فارس معجمه على فكرة الأصول ويبدو هذا واضحاً جلياً عند تناوله أيّ مفردة بالشرح والتحليل، يقول محمد المبارك: إنَّ الألفاظ التي تشترك في الحروف أو الأصوات الثلاثة الأصلية تشترك كذلك في معنى أصليّ عام ينظم مفرداتها، ويسميه ابنُ فارس في مقاييسه الأصل ويصدّر به الكلام في كل مادة.^{٧١}

وقبل الإشارة إلى الأصول التي اعتمد عليها ابن فارس في معالجة المادة اللغوية، فإنَّ ابن فارس وبِحُكم القرن الذي عاش فيه؛ حيث كانت الرسائل اللغوية قد جمعت والمعاجم بدأت تزدهر، فقد عزم على تخريج أصول المواد بطريقة سهلة، قال: أجمع أهل اللغة إلا من شدَّ منهم أنَّ للغة العرب قياساً، وأنَّ العرب تشتقُّ بعض الكلم من بعض، وأنَّ اسم الجنِّ مشتقٌّ من الاجتنان.^{٧٢}

وجاء في مقاييس اللغة: جنّ: الحيم والنون أصل واحد، وهو الستر والتستر: فالجنّة ما يصير إليه المسلمون في الآخرة، وهو ثواب مستور عنهم اليوم، والجنين: الولد في بطن أمه، والجنين: المقبور. والجنان: القلب، والمجنّ: الترس. وكل ما استتر به من السلاح فهو جنّة. والجنّ سُمُّوا بذلك لأنَّهم مستورون عن أعين الخلق.^{٧٣}

تفاوتت أصول بعض الكلمات عن بعضها؛ فمنها ما جاء على أصل واحد^{٧٤}، أو أصليين^{٧٥}، أو ثلاثة أصول^{٧٦}، أو أربعة أصول^{٧٧}، أو خمسة أصول^{٧٨}؛ ورُبَّما لم يجد لبعض المواد أصولاً البتّة فيحكم عليها بالتباين، أو يحكم عليها بالتباعد، أو بعدم الانقياس، ويردّ هذه الظواهر إلى ارتجال العرب في هذه المواد وعدم اشتقاقهم بعضها من بعض. وإلى أنَّ اللغة كلّها ليست قياساً لكن جُلّها ومعظمها.

وأما ما زاد عن الثلاثي فهو في مذهب ابن فارس منحوت؛ حيث يقول: العرب تنتحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار، وذلك (رجل عبشمي) منسوب إلى اسمين، وأنشد الخليل (ت ١٧٥هـ):

أقول لها ودمع العين جارٍ *** ألم تحزنك حيلة المنادي

مكان قوله: (حي على) وهذا مذهبنا في أنّ الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف أكثرها منحوت، مثل قول العرب للرجل الشديد: (ضبطر)، وفي (الصّلد) أنّه من (الصّلد) و(الصدم)، وقد ذكرنا ذلك بوجهه في كتاب مقاييس اللغة.^{٧٩}

وجاء في المقاييس قوله: اعلم أنّ للرباعيّ والخماسيّ مذهباً في القياس، يستنبطه النظر الدقيق، وذلك أنّ أكثر ما تراه منه منحوت. ومعنى النحت: أن تؤخذ كلمتان وتُنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعاً بحظ، والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم: حيعل الرجل: إذا قال: حيّ على. ومن الشيء الذي كأنه متفق عليه قولهم عيشمي؛ فعلى هذا الأصل بئينا ما ذكرناه من مقاييس الرباعيّ، فنقول: إنّ ذلك على ضربين: أحدهما المنحوت الذي ذكرناه والضرب الآخر الموضوع وضعاً لا مجال له في طرق القياس، والضرب الثالث: وهو ما يجيء على الرباعيّ وهو من الثلاثيّ على ما ذكرناه؛ لكنهم يزيدون فيه حرفاً لمعنى يريدونه من مبالغة.^{٨٠} وأمثلة هذه الأنواع الثلاثة كما يأتي:

- ١- بحتر: القصير المجتمع الخلق من بتر وحتر: فالأول كأنه حرم الطول فبتر خلقه، والثاني؛ لأنّه ضيق عليه و لم يُعط ما أعطيه الطويل.^{٨١}
- ٢- أما ما وضع فمثل له بالبخنق والبرغز والبرذن والبرشم.^{٨٢}
- ٣- أما ما زيد فيه حرف فمثاله بلعوم من البلع، وبرقع بزيادة الباء وبلسم.^{٨٣}

٤. النتائج:

أ- بدايةً قد يستغرب القارئ لمعجم ابن قتيبة تسميته بـ(الجراثيم)؛ نظراً لتعلّق الأذهان بالمعنى الجديد للمفردة، فمجرد سماع التسمية دون تصفح الكتاب، يجعلنا نعتقد أنّه خاصّ بالمجال العلمي الطيّ على وجه الخصوص، هذا ما يجعل الدارس للمعجم يبحث عن سبب التسمية، إلا أنّ العصر الذي ألف فيه المعجم كانت تستخدم بمعنى (الأصل). وكون المعجم معجم موضوعات يصنّف الألفاظ ويرتبها وفق موضوعات، تتضمن أصولاً تندرج تحتها فروع، فالجراثيم المقصود بها الكلمات الأصول؛ فالتسمية متعلقة بالمعنى اللغويّ لا بالمعنى الطبي.

حاول ابن فارس من خلال معجمه (مقاييس اللغة) إثبات نظريّتين أساسيّتين هما: أنّ للغة العرب مقاييس صحيحةً وأصولاً تتفرع منها فروع، وأنّ الكلمات الرباعية والخماسية أكثرها منحوت؛ ويستخدم ابن فارس مصطلح (القياس) بدلالة خاصّة وهو يعني به عملية الاشتقاق من الجذر اللغويّ وهو ما يطلق عليه (الأصل) ومن هذا الأصل تتفرع فروع أي الدلالة العامة للجذر والدلالات الأخرى التي تتفرع منه.

ب- يظهر في كثير من الألفاظ حرص ابن قتيبة على بيان أصل اللفظ في لغة العرب ومن كتاب الله -عزّ وجلّ- وحديث النبيّ -صلى الله عليه وآله وسلم- ولذا تراه يفسّر معنى اللفظ في سياقه، ثم يبيّن أصله الذي اشتقّ منه، وقد كانت هذه الظاهرة اللغويّة واضحة عنده، ومن ذلك قوله: فالعالم: البريّة فعيلة، بمعنى مفعولة، من برأ الله الخلق؛

أي: خلقهم وذراهم، من قوله: (يذروكم) (يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ)^{٨٤}، فإذا تمت شيدته فهو صُمْلٌ، قالت أعرابية:

ولكن صملاً قد علا الشيب رأسه *** فروح لأفخاذ النساء جسام

وقوله: فإن أرضعت الولد الثاني قبل أن يكمل الأول رضاع حولين فهي الغيلة، قال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم: لقد هممت أن أنهي عن الغيلة، ثم أخبرت أن فارس والروم تفعله فلا يضيرهم، وقال -صلى الله عليه وآله وسلم: إن الغيلة لتدرك الفارس يوماً فتدعثره؛ يعني أنه يضعف إذا قُطع عنه الرضاع، ويقال: أغال الرجل، وأغيل، والولد مُغَالٌ ومُعِيلٌ.^{٨٥}

أما ابن فارس فكان أكثر تحديداً ووضوحاً؛ حيث حدّد مصادره التي اعتمد عليها في خمسة كتب وصفها في مقدمة المعجم بأنها (كتب مشتهرة عالية تحوي أكثر اللغة).^{٨٦} مع ذكر بعض الاستشهادات كما هو الشأن بالنسبة لابن قتيبة من القرآن وسنة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- يضيّق مجال الحديث عنها كلها في هذا المقام. نحو: أب: اعلم أن للهزة والباء في المضاعف أصلين: أحدهما المرعى، والآخر القصد والتهيؤ، أما الأول فقول الله -عزّ وجلّ-: (وَفَاكِهَةٌ وَأَبَا)^{٨٧}، قال أبو زيد الأنصاري: لم أسمع للأبّ ذكراً إلا في القرآن. قال الخليل وأبو زيد: الأبّ: المرعى، بوزن فعل.^{٨٨}

ج- قد يكون للفظه أكثر من أصل، كما هو ظاهر من كتاب مقاييس اللغة، والذي يظهر من هذا البحث -أصل اللفظة- أنه بحث عقليّ اجتهادي مبنيّ على استقراء موارد اللفظة في كلام العرب، وهذا هو السبب في اختلافهم في أصول بعض الألفاظ، إذ يختلف النظر من عالم لآخر، ولو وازنت أصول المفردات القرآنية بين ابن فارس من خلال مقاييس اللغة والراغب من خلال مفرداته وغيره من علماء العربية، فإنك ستجد اختلافهم في أصل الكلمة في عدد لا بأس به من الكلمات، نحو: (حفد) في كتاب المقاييس: الحاء والفاء والدال أصل يدل على الخفة في العمل، والتجمع؛ فالحفدة: الأعوان؛ لأنه يجتمع فيهم التجمع والتخفف واحدهم حافد، والسرعة إلى الطاعة حفدٌ ولذلك يُقال في دعاء القنوت: (إليك نسعى ونحفد)، ويقال في باب السرعة والخفة: سيف محتفد؛ أي: سريع القطع. والحفدان: تدارك السير.^{٨٩}

أما في كتاب غريب القرآن لابن قتيبة؛ الحفدة: الخدم والأعوان، ويقال: هم بنون وخدم. ويقال: الحفدة الأصهار. وأصل الحفد: مداركة الخطو والإسراع في المشي، وإنما يفعل هذا الخدم. فقيل لهم: حفدة، واحدهم حافد، مثل كافر وكفرة، ومنه يقال في دعاء الوتر، وإليك نسعى ونحفد^{٩٠}؛ حيث يظهر لنا أنّ العالمين الجليلين لا يختلفان كثيراً في تعريف المفردة وردها إلى أصلها، وهذا واضح جليّ من خلال الموازنة بين ما جاء في (مقاييس اللغة) و(الجرانيم)؛ حيث يقول ابن فارس في مادة ثعل: (النساء والعين واللام أصل واحد، وهو تزويدٌ واختلاف حال؛ فالثعل: زيادة السين واختلاف في الأسنان ومنبتها،

تقول: تُعَلُّ الرجل، وتُعَلَّت سَنَّهُ، وهو يُعَلُّ ثَعْلًا، وهو أُنْعَلُ والمرأة ثَعْلَاء، والجميع: الثُعْلُ، ورُبَّمَا كان الثُعْلُ في أَطْبَاءِ الناقَةِ أو البقرة وهي زيادة في طَبِيِّهَا.^{٩١} وفي باب (النفس والجسم والشخص) يقول ابن قتيبة: والثعل: زوائد خلف السنان والواحد ثعلٌ، وكذلك شاةٌ تُعول إذا كان فوق خلفها خلقٌ صغير يُقال لذلك الخلف الثعل.^{٩٢}

د- رغم أن ابن قتيبة لم يفصل في الحديث عن الأصول بصريح المخاطبة إلا أنه بنى معجمه على تقصّي أصول كل أسماء وصفات الموضوعات التي عالجها بمراجعة أصولها في كل كلمة.

بينما جاء ابن فارس على ذكر الأصول مبتدأً كلامه ببيان أصول كل كلمة قام بدراستها.

هـ- وضع الثلاثي المضغف والرباعي المضاعف في باب الثنائي من معاجم التقلبات، يكمن في أن هذه الأنواع الثلاثة تتساوى في أن التقلب فيها لا يُعطي سوى صورتين مستعملتين فحسب، واتخاذ ابن فارس -في الزيادة- منهجاً تطبيقياً خاصاً في معجمه (مقاييس اللغة) لا يعتدّ فيه بحصر حروف الزيادة؛ فقد نالت ظاهرة النحت عند ابن فارس اهتماماً كبيراً وتوسّع فيه، مدفوعاً باتجاهه الذي لا يعتدّ بما زاد عن الثلاثي من الأصول، دون أن يكون عنده للنحت قياسٌ تصريفي واضح، فخلت طريقته من الاطراد؛ على أن ما جاء عنده لا يخرج عن ستّ صور.

إنّ الحكم على الكلمة بأنّها أصل أو ليست كذلك ترتب عنه أحكام تصريفية في غاية الأهمية؛ كحركة عين المضارع في الأجوف أو الناقص أو المهموز وكذا في الجمع والتصغير.

خاتمة:

إنّ الأصول هي الحروف التي تلزم في جميع تصاريف الكلمة، فتكون موجودة تحقياً أو تقديرأً وبكاد علماؤنا القدامى -صرفيين ونحاةً- يُجمعون على أنّ الكلمات المتصرفّة في اللغة العربية أكثرها ثلاثية، أما في رأي اللغويين فقد ذهبوا إلى أنّ الأصل اللغوي هو المعنى المحوري للجزر اللغوي وفروعه. وبما أنّ دراستنا تمحورت حول كتاب الجرائيم لابن قتيبة و مقاييس اللغة لابن فارس فإننا إذا عدنا إلى المعنى الحقيقي - أو بالأحرى- المعنى اللغوي لكلمة الجرائيم فهو الأصول، وقد جاء في لسان العرب وغيره من المعجمات العربية جرثومة كل شيء أصله ومجمعه، وجرثومة الشيء بالضم أصله؛ فهذا يوحي لنا بما ذهب إليه صاحب الجرائيم من الأصول. في حين أشار ابن فارس إلى معنى القياس في معجمه بأنّه: الاشتقاق من الجذر اللغوي وهو ما يُطلق عليه الأصل، ومن هذا الأصل تنفرع فروع؛ أي الدلالة العامة للجذر والدلالات الأخرى التي تنفرع منه.

لقد استطاع ابنُ فارس إخراج معجم كامل باستنتاج الأصول التي ترجع لها كل كلمة واستطاع حصر كلم العربية في قالب ثنائي وثلاثي، وما زاد عنه فهو في رأيه نحت ولم يقل أحدٌ من علماء العربية قبله بهذه النظرية التأصيلية. في حين استطاع ابنُ قتيبة حصر أصول أسماء كل شيء من الموضوعات التي عالجه في كتابه مع استقصاء المعنى الأصلي لكل منها.

وإجمالاً لما سبق يمكننا القول: إنَّ معجم مقاييس اللغة ومعجم الجرائيم أفادا المعاجم العربية التي جاءت بعدهما في المادة والمنهج، حين أتيا بموادٍ كثيرةٍ لم تُذكر في غيرهما قبلهما وقدّما لها بمدخل معجمية اعتمدت الأصول.

الهوامش:

- ١ أحمد عمر المختار، البحث اللغوي عند العرب، ص ١٦٣ .
- ٢ إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، ٢/ ٥٨٦، مادة (عجم).
- ٣ السيوطي، حلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ٢/ ٦٣.
- ٤ حلمي خليل، الكلمة - دراسة لُغَوِيَّة معجمية-، ص ١٩.
- ٥ أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص ٣٦.
- ٦ حلمي خليل، الكلمة - دراسة لُغَوِيَّة معجمية، ص ٢٣.
- ٧ عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، تداخل الأصول اللُغَوِيَّة وأثره في بناء المعجم، ٥٢/١.
- ٨ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ص ٦٤٤.
- ٩ ينظر: ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، ص ٣٥.
- ١٠ المرجع نفسه، ص ٣٦.
- ١١ أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص ٢٧.
- ١٢ ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، كتاب الجرائم، ١/ ٢٥ (مقدمة التحقيق).
- ١٣ المرجع نفسه، ١/ ٢٨.
- ١٤ وزعي يوسف الهابط، المعجمات العربية موضوعات وألفاظ، ص ٦٦.
- ١٥ ينظر: ابن سيده، المخصص، ١/ ١٠.
- ١٦ ينظر: إميل يعقوب، المعاجم اللُغَوِيَّة العربية بداءتها وتطورها، ص ١٥.
- ١٧ ابن سيده، المخصص، ١/ ١٠.
- ١٨ حازم علي كمال الدين، دراسة في علم المعاجم، ص ٤٨.
- ١٩ عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، تداخل الأصول وأثره في بناء المعجم، ص ٣٥.
- ٢٠ ابن جني، التصريف الملوكي، ص ٤٠.
- ٢١ المرجع نفسه، ص ٦٠.
- ٢٢ الثمانيني، شرح التصريف، ص ٥٤٧.
- ٢٣ ينظر: عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، تداخل الأصول اللُغَوِيَّة وأثره في بناء المعجم، ص ٣٤-٣٥.
- ٢٤ المرجع نفسه، ص ٣٥.
- ٢٥ ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص ٩٦-٩٧.
- ٢٦ محمود فهمي حجازي، علم اللغة العربية، ص ٢٠٥-٢٠٦.

- ٢٧ توفيق مُحمَّد شاهين، أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية، ص ٢٩.
- ٢٨ ينظر تفصيل ذلك في: ابن الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المسألة الأولى، (الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم)، ٦/١.
- ٢٩ محمود فهمي حجازي، علم اللغة العربية، ص ٢٠٦-٢٠٧.
- ٣٠ عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، تداخل الأصول وأثره في بناء المعجم، ص ٣٧.
- ٣١ الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٦٥٤/٢.
- ٣٢ المرجع نفسه، ٦٥٤/٢.
- ٣٣ لمرجع نفسه، ٦٥٥/١، ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ص ١٥٤.
- ٣٤ سيبويه، الكتاب، ٢٣٠/٠٤.
- ٣٥ ابن القوطية، كتاب الأفعال، ص ١.
- ٣٦ سيبويه، الكتاب، ٢١٧/٤.
- ٣٧ المرجع نفسه، ٢١٨/٤.
- ٣٨ الخليل، العين، ٤٨/١.
- ٣٩ المرجع نفسه، ٥٠/١.
- ٤٠ عبد الرزاق الصاعدي، تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، ٩٢/١.
- ٤١ المرجع نفسه، ٩٢/١.
- ٤٢ المرجع نفسه، ٩٢/١.
- ٤٣ سيدي مُحمَّد غيثري، التباين اللغوي بين الأصول والجزور، ص ٢٥٠.
- ٤٤ عبد الله العلايلي مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد؟، ص ٢٠٠.
- ٤٥ ابن فارس، الصحابي، ص ٢٢٧.
- ٤٦ أبو عبد الله أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، شرح متن البناء، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي. <http://alhazme.net>
- ٤٧ سيدي مُحمَّد غيثري التباين اللغوي بين الأصول والجزور، ص ٢٥٠.
- ٤٨ رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، ص ١٦٠.
- ٤٩ سيدي مُحمَّد غيثري، التباين اللغوي بين الأصول والجزور، ص ٢٥١.
- ٥٠ عبد الله العلايلي، مقدمة لدرس لغة العرب، ص ٢٠٠.
- ٥١ ابن سيده، المخصص، ٧/١.
- ٥٢ عبد الله العلايلي، مقدمة لدرس لغة العرب، ص ٢٠١.
- ٥٣ المرجع نفسه، ص ٢٠٢.

- ٥٤ سيدي مُحَمَّد غيثري، التباين اللُّغويّ بين الأصول والجنور، ص ٢٥٠.
- ٥٥ عبد الله العلايلي، مقدمة لدرس لغة العرب، ٢٣٠.
- ٥٦ المرجع نفسه، ص ٢٣٢.
- ٥٧ تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ١٨٣.
- ٥٨ ينظر: ابن قتيبة، الجرائيم، ٣٨/١.
- ٥٩ المرجع نفسه، ٤١/١.
- ٦٠ ابن جنّي، الخصائص، ١١٢/٢.
- ٦١ تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ١٧٨.
- ٦٢ كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ٢٢٨/٢.
- ٦٣ ابن قتيبة، الجرائيم، ٤٥٨/١.
- ٦٤ المرجع نفسه، ٤٥٩/١.
- ٦٥ ابن قتيبة، الجرائيم، ١٤٣/٢.
- ٦٦ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ص ٧.
- ٦٧ إيميل يعقوب، المعاجم اللُّغويّة - بداءتها وتطورها، ص ٨٥.
- ٦٨ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ص ٠٧.
- ٦٩ عبد الله درويش، المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم العين للخليل بن أحمد، ص ١٢٢.
- ٧٠ ابن فارس، الصاحبى في فقه اللغة، ص ٠٥.
- ٧١ مُحَمَّد المبارك، فقه اللغة - دراسة مقارنة للكلمة العربية، ص ٥٨.
- ٧٢ ابن فارس، الصاحبى في فقه اللغة، ص ٣٥.
- ٧٣ المرجع نفسه، ص ١٥٣-١٥٤.
- ٧٤ المرجع نفسه، ص ٠٩-١٠-١٤-١٨ مواد [أثّ-أخّ-أمّ-أبت].
- ٧٥ المرجع نفسه، ص ٠٩-١٠ مواد [أبّ-أجّ-أخّ-أدّ]
- ٧٦ المرجع نفسه، ص ١٣-٢٠-٢٥-٧٥ مواد [ألّ-أبلّ-أثر-بجل].
- ٧٧ ابن فارس، مقاييس اللغة، ص ٨٦-٩٠ مادة [برم-برد]
- ٧٨ المرجع نفسه، ص ٧١، مادة [بلّ].
- ٧٩ ابن فارس، الصاحبى، ص ٢١٠.
- ٨٠ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ص ١٢٢-١٢٣.
- ٨١ المرجع نفسه، ص ١٢٢.
- ٨٢ المرجع نفسه، ص ١٢٤.
- ٨٣ المرجع نفسه، ص ١٢٣.

- ٨٤ سورة الزمر، الآية: ٦
 ٨٥ ابن قتيبة، الجرائيم، ص ١٣٥-١٤٦-١٤٠.
 ٨٦ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ص ٧.
 ٨٧ سورة عبس، الآية: ٣١.
 ٨٨ معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ص ٩.
 ٨٩ المرجع نفسه، ص ٢١٨.
 ٩٠ ابن قتيبة، تفسير غريب القرآن، ٢٤٦-٢٤٧.
 ٩١ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ص ١٣٨.
 ٩٢ ابن قتيبة، الجرائيم، ص ١٩١
 المصادر و المراجع:
 *القرآن الكريم.
 -أبو عبد الله أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، شرح متن البناء، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي، <http://alhazme.net>.
 -أحمد عبد الله درويش، المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم العين للخليل بن أحمد، مكتبة الشباب، دط، دت.
 أحمد عمر المختار :
 * البحث اللغوي عند العرب ،عالم الكتب،بيروت، ط٨، ٢٠٠٣م.
 *-أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط٢، ٢٠٠٩م.
 - إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، دار الفكر، بيروت، (د.ت).
 -إميل يعقوب، المعاجم اللغوية العربية بداءتها و تطورها، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٥م.
 - الأنباري، أبو البركات ،الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين، تحقيق: مُحَمَّد محيي عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، (د.ت).
 - ابن جني، أبو الفتح عثمان:
 * التصريف الملوكي، تحقيق: محمد سعيد بن مصطفى النعسان الحموي، مطبعة شركة التمدن الصناعية بالقريبة، مصر، ط١.
 * الخصائص، تحقيق: الشربيني شريفة، دار الحديث، القاهرة، مصر، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
 *سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسين هندراوي، دط، ٢٠٠٩م.

- ابن سيده، أبو الحسين علي، المخصص، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد:
* الصاحبى فى فقه اللغة العربية و مسائلها و سنن العرب فى كلامها، تحقيق: عمر فاروق الطّباع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم:
* الجرائيم ، تحقيق: محمد جاسم الحميدى، إحياء التراث العربي، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، ١٩٩٧م.
- * غريب القرآن، تحقيق: سعيد اللّحام، د.ط، دت.
- * معجم مقاييس اللغة، تحقيق: أنس الشامي، دار الحديث، القاهرة، مصر، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- ابن القوطية، الأفعال، تحقيق: علي فوده، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، ط ١٩٩٣م، ٢.
- ابن يعيش، أبو البقاء ، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- تمام حسان، مناهج البحث فى اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ط، د.س.
- توفيق محمد شاهين، أصول اللغة العربية بين الثنائية و الثلاثية، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- الثمانيني، أبو القاسم عمر، شرح التصريف للثمانيني، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- حازم علي كمال الدين، دراسة فى علم المعاجم، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط١، ١٩٩٩م.
- حلمي خليل، الكلمة - دراسة لغوية معجمية- دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ١٩٩٨م.
- الخليل بن أحمد، أبو عبد الرحمن ، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، و -إبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم و الفهارس، د.ط، دت.
- رمضان عبد التواب، بحوث و مقالات فى اللغة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، ط٣، ١٤٠٥هـ/١٩٩٥م.
- سيدي محمد غيثري، التباين اللغوي بين الأصول و الجذور، مجلة الآداب و اللغات، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد الرابع، ٠٥ ماي ٢٠٠٥م.

- السيوطي، حلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د.ت.
- سيبويه، أبو بشر عمرو ، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة و دار الراجعي بالرياض، ط٢، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، تداخل الأصول اللغوية و أثره في بناء المعجم، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- ٢٤/عبد الله العلايلي، مقدمة لدرس لغة العرب و كيف نضع المعجم الجديد، المطبعة العصرية، فجاله، مصر، د.ط، دت.
- فوزي يوسف الهابط، المعجمات العربية موضوعات و ألفاظ، الولاء للطبع و التوزيع، مصر، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، تحقيق: عبد الحليم النجار ورمضان عبد التواب، دار المعارف، ط٥، ١٩٧٧م.
- محمد المبارك، فقه اللغة -دراسة مقارنة للكلمة العربية، جامعة دمشق، سوريا، د.ط، دت.
- محمود فهمي حجازي، علم اللغة العربية، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، د.ط، دت.